

القانون الجنائي: أفكار وحقوق أساسية

(Criminal Law: Key Notions and Right)

1- ما هو القانون الجنائي؟

يحدّد القانون الجنائي أي الأفعال تعتبر خاطئة وشديدة الخطورة للدرجة التي يجب أن ينال مرتكبها العقاب. وتدعى مثل هذه الأفعال جرائم أو جُنح. ويصف القانون الجنائي عناصر الجرائم والتي تتكون من عناصر بدنية وعقلية. فمثلا تحتوي جريمة الاعتداء بالضرب على فعل يوقع أذى بدني، مثل الجلد، وعنصر عقلي وهو النية في إيقاع أذى. وتعتمد عقوبة الجريمة الجنائية على خطورة القضية وعلى الظروف المحيطة بها. وتطبق الشرطة وسلطات السجن والمحاكم وغيرها القانون الجنائي. ويشار الى نظام المؤسسات والاجراءات، بشكل عام، بأنه نظام العدالة الجنائية.

2- ما هو هدف القانون الجنائي؟

لل قانون الجنائي عدة أهداف. ويعتبر غرضه الكلي هو حماية الفرد والجماعة من التعرض لأذى لا مبرر له. ويجب، أيضا، أن يحمي الامن العام والقيم الأساسية والمؤسسات. ويجب حماية هذه القيم بأي ثمن لأن من المهم حماية حقوق الافراد وأن يحصل الافراد المشتبهين بارتكاب جريمة على محاكمة عادلة.

3- لما العقوبة؟

يفرض القانون الجنائي عقوبة على اي شخص يتضح انه مذنب بارتكاب جريمة. ولنظام العقوبات أهداف مختلفة. أحد هذه الاهداف هو معاقبة مرتكبي الجرائم لأنهم يستحقون العقاب. وبهذا الفهم فان العقاب يمكن أن يعتبر شكلا من أشكال التكفير عن الفعل الخاطئ الذي ارتكب. وتهدف عقوبة مرتكب الجرم ايضا لمنع وقوع سلوك جنائي مستقبلا. وهذا المنع يمكن ان يكون عاما. وهذا يعني ان العقوبة تقوم كتحذير يمنع البشر الآخرين من ارتكاب افعال جنائية. وقد تسعى العقوبة ايضا الى منع الشخص نفسه من الاقدام على ارتكاب المزيد من الجرائم. فمثلا تهدف تجربة السجن لتكون منغصة للنفس لدرجة تحبط الجاني/ة من تكرار سلوكه/ها الجنائي. وقد تساعد العقوبة ايضا في اعادة تأهيل الجناة وتعليمهم بحيث لا يعودون لارتكاب الجريمة مرة أخرى في المستقبل. والهدف المثالي هو أن يدرك الافراد تبعات أفعالهم على الضحايا وغيرهم ويغيّرون من سلوكهم في المستقبل.

4- ما هي البدائل للعقوبات؟

تستخدم العديد من الاقطار العدالة التصالحية كوسيلة لاصلاح الضرر الذي أحدثته الجريمة. وتستخدم العدالة التصالحية الحوار والتفاوض. وكثيرا ما يتضمن ذلك جمع الجاني والضحية وأسرتهما، بالإضافة الى أعضاء من الجماعة، للحديث عن الجريمة بشكل عميق والوصول الى قرار بشأن مجابهة جريمة معينة.

ويمكن لهذا ان يلعب دورا قيما في جلب المجرم الى مركز نظام العدالة الجنائية. فقد يصف أحد ضحايا جريمة الاذى الذي لحق به، ويسأل ويتلقى شرحا بسبب حدوث ذلك. وتوسعى برامج العدالة التصالحية الى دمج الجاني في المجتمع. وهذا قد يحدث حين يوافق الضحية بان مرتكب الجرم قد قبل تحمل مسؤولية ما ارتكبه من جرم وعمل كل ما يمكن لاصلاح الضرر الذي وقع. وقد يعفو الضحية ايضا عن مرتكب الجرم. ولكن لا يجب أن يُجبر اي شخص تعرض لجرم على العفو عن الجناة..

5- ما الذي يشكل سلوكا جنائيا؟

ان الأمر متروك للدولة في ان تقرر اي سلوك يجب ان يحظره القانون الجنائي. وهذا أمر يخضع، مثل غيره من سياسات الحكومة، للتغيير مع مرور الزمن. وتتفق معظم الانظمة القانونية فيما تعتبره سلوكا ضارا فيما يتعلق بالشخص وبممتلكات الافراد. فجميع الانظمة القانونية تحمي الحياة البشرية (القتل العمد، القتل) والسلامة البدنية (الاعتداء والاعتصاب). وهناك جرائم عديدة لحماية الممتلكات (السرقه، السلب، الإحتيال). كما أن هناك جرائم أخرى أكثر اثاره للجدل، مثل اساءة الاخلاق العامة. وتحاول العديد من الدول تقليص عدد الجرائم الجنائية. وهي تطبق هذا الأمر بشكل محدد على نشاطات لا تسبب ضررا مباشرا.

عندما يكون هناك تدوين للقوانين فان من المهم ان تتم صياغة مواد الجريمة بعناية. واذا كانت الجرائم مبهمه فان الشرطة والمدعين العموميين سيحصلون على حقوق بالتصرف واسعة النطاق. وهذا يعني ان الشرطة والمدعين العموميين يستطيعون تأويل القانون بطريقة تجعل افعالهم تعسفية، وتتسم بالتمييز ضد مجموعات معينة، مثل النساء، وأحد الامثلة هو قوانين النظام العام التي استخدمت لفرض نوع من "اللبس".

6- من الذي يجب ان يكون مسؤولا عن جريمة (المسئولية الجنائية)؟

تتطلب معظم الجرائم ان يكون الفرد متعمدا ارتكاب الافعال التي تشكل جريمة. فمثلا، اذا كان لفرد ما ان يدان بالقتل العمد فيجب ان تكون قد توفرت له مسبقا النية في القتل او احداث اذى بدني خطير للضحية في الوقت المعني، واذا كانت الوفاة قد حدثت نتيجة حادث فان من غير المعتاد أن يدان شخص في ذلك بالقتل العمد. ولكن الفرد قد يُدان بجريمة أقل كنتيجة للتصرف باهمال. وبالتالي فان الشخص الذي يقود مركبة دون عناية وانتباه قد يواجه محاكمة جنائية اذا أدت قيادته باهمال الى وقوع حادث.

ان الطاقة العقلية لشخص قد ينظر اليها بعين الاعتبار في حالة تحديد ما اذا كان/ت مسؤولا/مسئولة جنائيا في وقت ارتكاب الجريمة. فاذا ثبت أن الفرد غير واع بطبيعة الفعل الذي ارتكبه فانه قد لا يعتبر مذنبا بحجة الجنون.

ان الاطفال من اي عمر تقريبا يمكنهم خرق القانون. وفي العادة تحدد الانظمة القانونية الحد الأدنى للسن التي يجب ان يبلغها اي أحد قبل أن يواجه المسؤولية الجنائية لأفعاله/ها. وقد يخضع الافراد الذين لم يبلغوا هذه السن بعد، من الذين يرتكبون جرائم خطيرة، لأنظمة العدالة الخاصة بالاحداث والتي صممت بشكل خاص للأطفال.

قد يكون هناك أكثر من شخص واحد مذنب في ارتكاب جريمة. وهناك بعض الاعمال تتعلق بمجموعة من الحالات يمكن ان تصنف كجريمة حتى لو لم ترتكب الجناية الاساسية. فمثلا عندما يتفق شخصان او أكثر على ارتكاب جريمة فانهم يكونون قد قاموا بمؤامرة حتى لو لم ينفذوا الجريمة.

وتتضمن الجرائم ذات الصلة: التحريض، حيث يحاول أحد الافراد اقناع آخر بارتكاب جريمة ومحاولة اعتداء، بحيث يحاول المتهم ارتكاب الجريمة ويصل قريبا نسبيا من تحقيق هذا الهدف.

7- هل يمكن ايجاد تبرير او عذر لجريمة؟

هناك أشكال عديدة من الدفاع في القانون الجنائي. وتشير دفاعات الاهلية القانونية الى افراد لا يمكن اعتبارهم مسئولين قانونيا في محكمة جنائية على الاطلاق، ويمكن الاستناد اليها في حالة الاطفال والمجانين ومن يدعون الافتقار للمسؤولية عن افعالهم. ويأخذ الافتقار للمسؤولية عن الافعال في الاعتبار مجموعة واسعة من اسباب الاضطرابات العقلية، مثل الاكتئاب وانخفاض الذكاء.

ان التبريرات المحلّة (المقبولة) تعني ان الشخص قد يرتكب ما قد يمثل جريمة جنائية لكن القانون، يسمح له/ها ان يفعل ذلك بشكل استثنائي. وهذا يشمل الدفاع الذاتي (مثل التسبب في أذى اثناء الدفاع عن النفس او عن آخر) والضرورة (حين يؤكد المدعي عليه انه لم يكن له خيار سوى خرق القانون، مثل اقتحام عقار لأجل حماية حياة شخص) والاكراه والقهر (حيث يتم اخضاع ارادة المتهم بالتهديد الذي يستسلم له شخص عاقل). وللتبريرات المحلّة (المقبولة) تأثير رفع المسؤولية القانونية بشكل كامل في معظم الجرائم. ان ظروف تخفيف العقوبة متعددة لكنها لا تبرر او تجد العذر للجريمة وانما تخفف شدة التهمة وتؤدي الى تخفيف العقوبة. وتشمل ظروف تخفيف العقوبة انتهاكات الطفولة او الاثارة (مع أن هذا قد يقلص جريمة القتل العمد الى القتل ، اذا وقع القتل تحت تأثير عاطفة جامحة مثلا).

8- ما هي العقوبة العادلة؟

يجب ان تناسب العقوبة التي تصدرها محكمة جنائية خطورة الجريمة. فمثلا، يجب ان يجابه السطو، والذي يشتمل على السرقة المصحوبة باعتداء، بعقوبة اكثر تشددا من ارتكاب السرقة وحدها. وعلى المستوى الفردي فانه يجب دراسة ظروف الجريمة لمعرفة ما اذا كان هناك وجود لأي ظروف مخففة للعقوبة حين ارتكبت الجريمة.

تتفاوت العقوبات من التحذير وفرض الغرامة والسجن للجرائم الأكثر خطورة. وبالإضافة لذلك فان نظام العدالة الجنائية قد يفرض عقوبات بدنية كما قد يفرض عقوبة الاعدام. ان العقوبات البدنية مثل الجلد بالسوط او العصا ما عاد يمارس في معظم الاقطار اذ صار يعتبر شكلا قاسيا من العقوبة.

بعض الاقطار ما تزال مستمرة في عقوبة الاعدام لجريمة القتل العمد وجرائم العنف كما لا تزال بعض الاقطار تنزل عقوبة الاعدام في جرائم تتعلق بالمخدرات. ولكن خلال الـ50 عاما الماضية كانت هناك حركة متزايدة نحو الغاء عقوبة الاعدام. وقد اعترفت العديد من الدول بان انزال عقوبة الاعدام لا ينسجم مع احترام حقوق الانسان، واعتبرت الامم المتحدة نفسها تقف الى جانب الغاء عقوبة الاعدام. وفي أوروبا لم تعد عقوبة الاعدام مقبولة.

9- ما هي الحقوق التي يتمتع بها المشتبهون والمتهمون؟

ان للمتهمين بارتكاب جريمة حقوق اجرائية معينة قبل وأثناء المحاكمة لمساعدتهم في الدفاع عن أنفسهم بشكل وافٍ. ويجب أن يكون الاعتقال والاحتجاز شرعياً. وتشمل حقوق ما قبل المحاكمة الحق في الحصول على محامي والحق في الحصول على المعلومات. ويجب ان يعرض اي شخص يعتقل، بشكل عاجل، على قاضي او ضابط قضائي للطعن في اعتقاله/ها. ويجب ان يحاكم الشخص في أقرب وقت ممكن او يطلق سراحه بضمنان. وفي المحاكمة يشمل ذلك الحق في النظر في الدعوى والفصل فيها على أساس منصف وأن تتم المحاكمة بواسطة محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة أنشئت على أساس القانون، وافترض البراءة، وأن تتم المحاكمة دون تأجيل لا داعي له، والحق في الدفاع عن النفس والاستئناف.

بالإضافة الى ذلك فان للسجين الحق في ظروف احتجاز انسانية، ويجب الا يتعرض للتعذيب او يخضع لمعاملة او عقوبة قاسية او مهينة او لا انسانية. ويجب ألا يسمح باستخدام الأدلة التي يتم الحصول عليها من خلال التعذيب في الاجراءات.

10- ماهي حقوق ضحايا الجريمة؟

تعتمد حقوق ضحايا الجرائم على النظام القانوني في المنطقة التي وقعت فيها الجريمة. ومثاليا، فان الحقوق تشمل الحق في التقدم بشكوى وأن يتم التحقيق في الشكوى بشكل كامل. وتشمل أيضا الحق في تلقي الحماية ضد التحرش والتهديدات. والأكثر أهمية في ذلك هو انه يجب اطلاع الضحايا بالمعلومات الخاصة بالاجراءات وأن يحصلوا على الحق في المشاركة. وهذا قد يعني أنهم قادرون على رفع دعاوى مدنية كجزء من المحاكمة الجنائية. ويجوز ان يطالب الضحايا بتعويضات من الجاني والمسؤولين الآخرين، مثل الدولة في الجرائم التي يتركبها مسئولوها. وقد يستطيع الضحايا أيضا أن يتلقوا الدعم والتعويض من خلال برامج الحكومة لضحايا الجرائم والتي توجد في بعض الاقطار.

